

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٦

يربط موازنة هيئة القطاع العام للنقل البحري

للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للنقل البحري للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٤٤٠٣٢٠٠٠ جنيه (فقط أربعة وأربعون مليوناً واثنتان وثلاثون ألفاً من الجنيهات لا غير) وذلك وفقاً لما يلي .

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٤٠٨٣٢٠٠٠ جنيه (فقط أربعون مليوناً وثمانمائة واثنتان وثلاثون ألفاً من الجنيهات لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول - أجور ٦٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٤٠١٨٢٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٦٠٨٤٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة ملايين ومائتا ألف من الجنيهات لا غير) موزعة كالتالي . :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية ١٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية ٣٠٥٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٤٠٨٣٢٠٠٠٠ جنيه (فقط أربعون مليونا وثمانمائة واثنان وثلاثون ألفا من الجنيهات لا غير) - الباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة ملايين ومائتا ألف من الجنيهات لا غير) - الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية في الإيرادات الناتجة عن الحصص في مقابل الإدارة والإشراف في توزيعات أرباح الشركات التابعة وبموافقة وزارة المالية مما لا يزيد على ٥٪ من الزيادة المتوقعة

(المادة الثالثة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحميل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للنقل البحري
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	الإيرادات	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	الاستخدامات
جيبه	جيبه	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية جملة الإيرادات الجارية الإيرادات الرأسمالية المتنوعة مخصصات أخرى بخلاف إهلاك	جيبه	جيبه	باب ١ - أجور باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية جملة الاستخدامات الجارية باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
٣٨٦٠٥٠٠٠	٤٠٨٣٢٠٠٠		٦٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	
٣٨٦٠٥٠٠٠	٤٠٨٣٢٠٠٠		٣٧٩٥٥٠٠٠	٤٠١٨٢٠٠٠٠	
—	—	الإيرادات الرأسمالية المتنوعة مخصصات أخرى بخلاف إهلاك	—	١٥٠٠٠٠٠	باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
٤٥٢٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠		٤٥٢٠٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠٠	
٤٣١٢٥٠٠٠٠	٤٤٠٣٢٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات	٤٣١٢٥٠٠٠٠	٤٤٠٣٢٠٠٠٠	إجمالي الاستخدامات